



دور المصارف في تمويل الاستثمار وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 The Role of Banks in Financing Investment and Its Impact on Economic Development in Iraq After 2003

Assistant Lecturer Ali Abass Hmood

Dijlah University / Accounting Department

ali.abbaas@duc.edu.iq

م.م. علي عباس حمود

جامعة دجلة / قسم المحاسبة

ali.abbaas@duc.edu.iq

المستخلص:

يستعرض هذا البحث دور المصارف في تمويل الاستثمارات الخاصة، متخذاً من الاقتصاد العراقي حالة دراسية، بهدف تحديد العوامل المؤثرة في قدرة القطاع المصرفي على دعم النمو الاقتصادي، ولاسيما بعد تحول الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق. ويؤكد البحث أن الاستثمار والمصارف يمثلان عنصرين متلازمين لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تشكل المصارف المنصة التمويلية الأساسية للأنشطة الاستثمارية. حيث ينطلق البحث من إشكالية رئيسية تتمثل في التحديات التي تواجهها المصارف في منح القروض، كالمعوقات الخارجية التي قد تؤدي إلى تعثر المقترضين. ولمعالجة هذه الإشكالية، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبيان موجه للعاملين في مصرف الرشيد، ومن أجل قياس العلاقة بين دور المصارف وتمويل المشاريع الخاصة. فقد أظهرت النتائج أن إجابات المستجوبين كانت متفقة بشدة على أهمية التمويل المصرفي. ويحدد البحث مجموعة من المحددات الرئيسية للاستثمار، مثل سعر الفائدة الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع الاقتراض، والائتمان المصرفي الذي يُعد حافزاً مهماً للاستثمار، ودرجة المخاطرة التي تؤثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين. وقد توصل البحث إلى أن كلاً من العوامل الخارجية والداخلية تؤثر بشكل كبير على قدرة المصارف على تمويل الاستثمار الخاص.

لخلص البحث إلى عدة توصيات مهمة، أبرزها: ضرورة التوسع في منح الائتمان، وإيجاد آليات مستدامة لتمويل المشاريع الخاصة، بالإضافة إلى زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية وزيادة نسب السيولة لمواجهة الطلب المتزايد على التمويل. وفي الختام، يؤكد البحث أن المصارف ما زالت تحتفظ بوظيفتها الرئيسية في تمويل المشاريع، رغم التطور الكبير في خدماتها.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، القطاع الخاص، المشاريع، المخاطرة، القروض.



Abstract:

This research paper reviews the role of banks in financing private investments, taking the Iraqi economy as a case study. The study aims to identify the factors influencing the banking sector's ability to support economic growth, especially after the Iraqi economy's transition towards a market economy. The research confirms that investment and banks are two inseparable elements for achieving sustainable development, as banks constitute the primary financial platform for investment activities. The research starts from a major problem represented by the challenges banks face in granting loans, such as external obstacles that may lead to the default of borrowers. To address this issue, the study adopted a descriptive analytical approach through a questionnaire directed at employees of Al-Rasheed Bank to measure the relationship between the role of banks and the financing of private projects. The results showed that the respondents' answers were in strong agreement on the importance of bank financing. The research identifies a set of key determinants of investment, such as the interest rate, which has an inverse relationship with borrowing; bank credit, which is an important incentive for investment; and the degree of risk, which directly affects investors' decisions. The study concluded that both external and internal factors significantly impact the ability of banks to finance private investment.

The research concluded with several important recommendations, most notably: the need to expand the granting of credit, find sustainable mechanisms for financing private projects, in addition to increasing the capital of private commercial banks and increasing liquidity ratios to meet the growing demand for financing. In conclusion, the research confirms that banks still retain their primary function in financing projects, despite the significant development in their services.



Keyword's: Banking Sector, Private Sector, Projects, Risk, Loans.

المقدمة

يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات وكذلك الاقتصاد العام في بلد معين، كما يسمح بخلق مناصب عمل جديدة وكذلك مواكبة العصر وما جاء معه من تطور تكنولوجي وتقدم. وباعتبار الاستثمارات الآلية فعالة في تقدم الاقتصاد، تسهر الدولة على تنشيطها وتوسيعها حسب أهدافها ومهامها، وذلك بمنح التسهيلات اللازمة لذلك عن طريق الإعانات المالية والقروض المختلفة، وعليه لابد من إعطاء الأهمية الكاملة لعملية تمويل الاستثمارات بواسطة المصارف وكيف يؤثر التمويل الذي تقدمه المصارف على جذب الاستثمارات والذي بالتالي يساهم في نمو وتطور اقتصاد البلد، حيث إن الاستثمار والمصارف متلازمان لصنع عملية التنمية على أساس مستدام، خصوصاً وأن القطاع المصرفي يشكل المنصة التمويلية الأولى والرئيسية للأنشطة الاستثمارية في الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص.

وإن المرحلة الراهنة تتطلب اليوم أكثر من أي وقت مضى فتح الأسواق العربية أمام حركة التجارة والاستثمار والمصارف بكل يسر وفعالية؛ لأن الاستثمار والتجارة والمصارف هي تمثل الأقطاب الرئيسية لعجلة النمو والتطور والتعاون الاقتصادي العربي. ولذلك، فإننا بحاجة إلى مواصلة الجهود الرسمية والخاصة من أجل تحديث الأطر العلمية والآليات الثقيلة على الأصعدة المالية والاقتصادية والمصرفية، بحيث تُجاري متطلبات العصر.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

إن الوظيفة المالية والأساسية للمصارف هي قبول الودائع ومنح القروض، ومن خلال ممارستها لهذه الوظيفة فهي تمارس وظيفة اجتماعية تتمثل بسد وحدات العجز من وحدات الفائض، أي أن المصارف تساهم في تمويل المشاريع التي تعاني من نقص في مصادر التمويل. غير أن هذه المهمة تواجه بعض المعوقات الناتجة عن عوامل خارجية، والتي تقود إلى نتيجة حتمية وهي تعثر المقترضين وعدم إمكانية سداد القروض، مما يجعل المصارف تتحفظ في منح القروض.

وتتضح المشكلة عند ملاحظة أن المشاريع الخاصة تعد عصب اقتصاديات الدول التي تعتنق اقتصاد السوق كمذهب اقتصادي، والعراق بعد عام 2003 تحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

ثانياً: أهمية البحث وأهدافه:



تتمثل أهمية البحث من أهمية متغيراته؛ فالمصارف العراقية تعد الركيزة الأساسية لتمويل المشاريع التجارية الخاصة، أما الاستثمار الخاص والذي تمثله المشاريع التجارية فهي عصب اقتصاد العراق، خصوصاً بعد التحول إلى اقتصاديات السوق.

أما **أهداف البحث** فيمكن تلخيصها بالآتي:

1. بناء إطار نظري لموضوع البحث، وتبسيط الضوء على أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد.
2. قياس العلاقة بين دور المصارف العراقية في تمويل المشاريع الخاصة من خلال دراسة ميدانية.
3. التوصل إلى نتائج من واقع عمل الجهاز المصرفي.

ثالثاً: فرضية البحث:

تسهم المصارف العراقية في تمويل نشاط المشاريع الخاصة.

رابعاً: منهج البحث:

انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال بناء استمارة استبيان لقياس دور القطاع المصرفي في تمويل الاستثمار الخاص، وتوزيعها ومن ثم تفرغ إجابات المستجوبين في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وإجراء الاختبارات الضرورية لقياس هذه العلاقة.

خامساً: أساليب جمع البيانات:

1. البيانات الأولية: وتم جمعها من استمارة الاستبيان.
2. البيانات الثانوية: وتم جمعها من الكتب العربية والأجنبية ومن الأطاريح والرسائل الجامعية والبحوث المنشورة ومن شبكة المعلومات الدولية.

سادساً: هيكل البحث:

سوف يتكون البحث من أربعة مباحث وكما يأتي:

1. المبحث الأول: منهجية البحث
2. المبحث الثاني: التمويل المصرفي
3. المبحث الثالث: تحليل استمارة الاستبيان
4. المبحث الرابع: نتائج البحث

المبحث الثاني : التمويل المصرفي

ولاً: مفهوم وتعريف الاستثمار الخاص



يعرف الاستثمار على أنه توظيف الأموال لفترة زمنية محددة بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم والتدفقات (ال شبيب، 2015: 15). وعُرف بأنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح (حردان، 1997: 13). وكذلك عُرف على أنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض القيمة الحالية لأموال المستثمر، وكذلك النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقيق هذا التدفق (محمد، 2004: 22).

ثانياً: محددات الاستثمار:

تشير محددات الاستثمار إلى مختلف العوامل التي تدفع المستثمرين إلى اتخاذ القرار الاستثماري وتحدد حجمها، ونذكر منها ما يأتي:

- 1. سعر الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة من العناصر الرئيسية المحددة للاستثمار. ستجد غالبية المؤسسات الإنتاجية ضرورة الإقراض من أجل الحصول على احتياجاتها من المشتريات الرأسمالية المختلفة، سواء بهدف الإحلال أو التوسع أو التطوير عن طريق شراء أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة بالنسبة للمعدات والآلات الرأسمالية. لكن كلما ارتفعت تكلفة الفائدة التي يجب أن تُدفع للحصول على هذه الأموال بهدف الاستثمار، كلما زاد عدم إقبال رجال الأعمال على الاقتراض المالي. وبالتالي فإنه توجد علاقة عكسية بين معدل الفائدة وحجم الاقتراض ومنه الاستثمار.
- 2. الائتمان المصرفي:** إن مدى توفر الائتمان المصرفي للسياسة الداخلية للمصارف التجارية أو المصارف المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال، سواء في رأس المال العامل (التشغيلي) أو رأس المال الثابت (الرأسمالي)، يعتبر عاملاً محدداً ومؤثراً على الاستثمار. فإن توافر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار.
- 3. درجة المخاطرة:** تُعتبر العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار علاقة عكسية، بحيث كلما زادت درجة المخاطرة انخفضت كمية الاستثمار. أما عندما يكون هناك العكس، يزيد حجم الاستثمار. كما قد تكون علاقة طردية من جهة أخرى، وعليه لابد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار، خاصة في الدول النامية، وهذه المخاطر قد ترتبط بمدى توفر الاستقرار السياسي



والاقتصادي في الدولة، لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة، وبالتالي التشجيع على الاستثمار (علوان، 2009: 39).

ثالثاً: أهداف الاستثمار:

يوجد العديد من الأهداف العامة للاستثمار مثل:

1. يهدف الاستثمار إلى تحقيق الأرباح الرأسمالية والعوائد التي تحافظ على القوة الشرائية للمستثمر، وبهذا يتم توفير الحماية للمال ضد انخفاض القوة الشرائية بسبب التضخم.
2. الحفاظ على الاستثمار في تنمية الثروة المالية وتحقيق عوائد مالية مقبولة مع زيادة قيمة رأس المال.
3. تهدف الاستثمارات إلى تأمين المستقبل خاصة بعد الوصول إلى سن التقاعد عن طريق شراء الأوراق المالية ذات العوائد المتوسطة الدخل وقليلة المخاطر.
4. الحصول على أعلى قيمة للدخل الحالي عن طريق التركيز على الاستثمارات التي تحقق عوائد مالية عالية دون الالتفات لأي اعتبارات كالمخاطر (www.almrsal.com).

رابعاً: خصائص الاستثمار:

يتميز الاستثمار بمجموعة من الخصائص العامة وهي الآتي:

1. أن الاستثمار عملية اقتصادية، فهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية.
2. يتعلق الاستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها: المالية، المادية، البشرية والمعلوماتية، واعتماداً على ذلك فإن الاستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة، ويتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى أبعاد التأثيرات الاستثمارية في الاقتصاد والمجتمع (معروف، 2003: 19).
3. وجود قيم حالية تم التضحية بها.
4. توجد فترة زمنية للاستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية.
5. ثمة مخاطر تصاحب الاستثمار نظراً لعدم تأكد تحقق العائد في المستقبل (شموط وكنجو، 2008: 7).

خامساً: القطاع المصرفي:

عُرفت المصارف بأنها مؤسسات مالية متخصصة في إدارة الأموال: حفظاً، إقراضاً، بيعاً أو شراءً، وهي أماكن التقاء عرض الأموال بالطلب عليها كوسيط مالي بين المقرضين والمقترضين (حامد وأحمد، 1997:



(28). وعُرف أيضاً بأنه الكيان الاقتصادي الذي من خلاله يتم النقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها. والمصارف بهذه الحالة هي همزة وصل بين المدخرين والمستثمرين (رمضان وجودة، 2003: 3).

سادساً: أنواع المصارف:

1. حسب الوضع القانوني:

- أ. **مصارف عامة:** هي تلك المصارف التي تمتلكها الدولة وتمتلك رأسمالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها كالمصارف المركزية والمصارف الوداعية التجارية والمصارف المتخصصة.
- ب. **مصارف خاصة:** هي المصارف التي يملكها الأشخاص سواء كانوا طبيعية أو معنوية، وهي تلك التي تتولى إدارة شؤونها وتحمل كافة مسؤوليتها القانونية والمالية إزاء الدولة ممثلة في البنك المركزي، وهي تأخذ في الغالب صفة الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة.
- ت. **مصارف مختلطة:** هي المصارف التي تشترك في ملكيتها وإدارتها من الدولة والأفراد أو الهيئات والمؤسسات. ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه المصارف فإنها تعتمد على امتلاك أكثر من نصف رأسمالها بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما يتماشى مع سياسة الدولة المالية.

2. حسب مصادر الأموال:

- أ. **مصارف مركزية:** هي المصارف التي تنشئها الدولة لتتولى عمليات الإشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي، كما لها حق إصدار العملة والاحتفاظ بالأموال السائلة الخاصة بالدولة كالذهب والعملات الأجنبية، ويكون رأس مال المصارف المركزية مما تخصصه الدولة لها، وودائع المصارف التجارية الأخرى لديها.
- ب. **مصارف ودائع:** هي المصارف التي أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء، كذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد والمؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية لهذه الجهات، وهذين البندين من الأموال يشكلان نسبة عالية من الأموال التي يتصرف فيها المصرف في معاملاته (عبدالله، 2002: 22).



ت. **مصارف أعمال:** هي تلك المصارف التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة إضافة إلى الودائع لأجل قيامها بأعمالها التي أنشئت من أجلها، ومن أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات القائمة والحديثة أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار (السيال، 1990: 18).

3. حسب طبيعة الأعمال:

أ. **مصارف زراعية:** هي المصارف التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات في أداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو لجمعيات تعاونية أو لشركات (عبد الله، 2002: 23).

ب. **مصارف عقارية:** وهي تلك المصارف التي تقدم التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات السكنية أو العمرانية الأخرى.

ت. **مصارف صناعية:** هي شركة مساهمة يملكها المساهمون ويحققون عوائد نقدية على أسهمهم تتمثل في صافي ما يحققه المصرف من أرباح وهي أكثر المصارف عدداً، وهي التي تقدم جميع الخدمات المصرفية كالحسابات الجارية وحسابات التوفير والاستثمار وإدارة الأموال، وهي التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية القائمة أو الجديدة وذلك بتقديم القروض لها، ومنح التسهيلات المصرفية التي تمكنها من أداء دورها الخاص بها (عباس، 2003: 51).

ث. **مصارف تجارية:** المصرف التجاري هو المنشأة التي تقبل ودائع الأفراد والهيئات والمؤسسات تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف. وتسمى أحياناً بمصارف الودائع، وأهم ما يميزها عن غيرها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.

سابعاً: أهمية المصارف:

تظهر أهمية المصارف في العصر الحديث بأدائها أدواراً ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير، وذلك بما يلي:

1. بدون هذه الوساطة، يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة.



2. بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصاد المشاركة على مشروع واحد لكليهما.
3. نظراً لتنوع استثمارات المصارف، فإنها توزع المخاطر، مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.
4. يمكن للمصارف نظراً لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
5. إن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود بمرود عائد، مما يقلل الطلب على النقود.
6. تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، مختلفة وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
7. تشجيع للأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأموال التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة (الصيرفي، 2007: 14).

المبحث الثالث: تحليل استمارة الاستبيان

أولاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1. مقياس ليكرت: هو أكثر المقاييس شيوعاً، حيث يطلب فيه من المبحوثين أن يحددوا درجة موافقة أو عدم الموافقة على خيارات محددة، وهذا المقياس مكون غالباً من خمسة خيارات متدرجة، ويشير إلى اختيار واحد منهم.
2. الوسط الحسابي: يعتبر الوسط الحسابي أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استعمالاً في الإحصاء التطبيقي، ويمكن تعريفه بأنه حاصل جمع قيم ظاهرة معينة مقسوماً على القيمة المساوية لعدد هذه القيم.
3. الانحراف المعياري: ويسمى في بعض الأحيان بالانحراف القياسي، ويعد أفضل مقياس للتشتت على الإطلاق لما يمتاز به من مميزات، ويعرف أيضاً بأنه الجذر التربيعي الموجب لمتوسط مجموع مربعات انحرافات قيم المتغيرات العشوائية عن وسطها الحسابي.
4. معامل الاختلاف: هو نسبة الانحراف المعياري إلى الوسط الحسابي، أو بمعنى آخر هو الانحراف المعياري مقسوماً على الوسط الحسابي مضروباً في 100.
5. معامل الارتباط: هو مقياس لقوة العلاقة الخطية بين متغيرين، وهو يقيس مقدار التغير والتأثير الذي يطرأ على المتغير التابع عندما يزداد المتغير المستقل.



ثانياً: عينة البحث:

استهدف البحث عينة من العاملين في مصرف الرشيد لبيان مساهمة المصرف في تمويل الاستثمار الخاص، ولقد وُضعت فقرة في استمارة الاستبيان لتوضيح ملاحظاتهم عن الاستمارة، ولم ترد أية ملاحظات جوهرية حول التساؤلات سوى تعديلات طفيفة تخص الصياغات اللغوية، ولقد أُخذ بآرائهم وهذا ما أكسب استمارة الاستبيان الصدق الداخلي، والجدول (1) يوضح البيانات الشخصية للمستجوبين علماً أنه قد تم توزيع 55 استمارة استبيان وكان الصالح منها للتحليل بعد الاسترجاع 50 استمارة.

جدول (1) البيانات الشخصية لمستجوبين				
ت	المتغير	الخاصية	التكرار	النسبة
1	الجنس	ذكر	17	34%
		أنثى	33	66%
المجموع			50	100%
2	التحصيل الدراسي	اعدادية فما دون	10	20%
		بكالوريوس	38	76%
		شهادة عليا	2	4%
المجموع			50	100%
3	التخصص	الاقتصاد	17	34%
		ادارة اعمال	11	22%
		العلوم المالية والمصرفية	13	26%
		محاسبة	9	18%
المجموع			50	100%
4	سنوات الخبرة في العمل المصرفي	أكثر من 5 سنوات	11	22%
		أكثر من 10 سنوات	13	26%
		أكثر من 15 سنة	11	22%
		أكثر من 20 سنة	15	30%
المجموع			50	100%
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان				



يتضح من الجدول (1) أن نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور العاملين في القطاع المصرفي، إذ بلغت للإناث (66%) وللذكور (34%). ولقد بلغت نسبة حاملي شهادة البكالوريوس من المستجوبين (76%)، وهذا ما يعد أمرًا مطمئنًا للباحث حول دقة إجاباتهم. أما أعلى نسبة فيما يخص تخصص المستجوبين فقد حصل عليها علم الاقتصاد في حين تلاه المتخصصون في العلوم المالية والمصرفية، ثم إدارة الأعمال وأخيرًا المحاسبة. وأن (52%) من المستجوبين كانت لهم خبرة في مجال العمل المصرفي تفوق 15 عامًا.

ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي والذي يبدأ من "أتفق بشدة" وينتهي بـ "لا أتفق بشدة" لإعطاء كل إجابة وزنًا نسبيًا، ولكي يُمكن تحويل البيانات الوصفية إلى بيانات كمية. ويوضح الجدول (2) مقياس ليكرت بما تمثله كل إجابة من درجة.

جدول (2) مقياس (Likert scale)					
نوع الإجابة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المصدر من اعداد الباحث					

ثالثاً: آراء العينة:

جدول (3) الاحصائيات الوصفية لمساهمة القطاع المصرفي في تمويل الاستثمار الخاص							
ت	الفقرة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	الانحراف المعياري
1	يعد التمويل المصرفي أحد أهم مصادر تمويل استثمارات القطاع الخاص.	49	1				0.14
2	تؤثر العوامل الخارجية (السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية) في قدرة الجهاز المصرفي على	48	2				0.12



							تمويل استثمارات القطاع الخاص.	
0.45	4.86			2	3	45	تؤثر العوامل الداخلية (رأس المال والودائع) في قدرة الجهاز المصرفي على تمويل استثمارات القطاع الخاص.	3
0.66	4.76		1	3	3	43	قدرة المصرف على تسهيل إجراءات التمويل (تجنب التعقيد والروتين) من الممكن أن تسهم في زيادته.	4
0.51	4.84			1	5	44	تعتمد قدرة الجهاز المصرفي في تمويل استثمارات القطاع الخاص على السيولة المصرفية.	5
0.64	4.80		1	3	1	45	ترتبط أسعار الفائدة بعلاقة عكسية مع التمويل الممنوح من قبل المصارف على تمويل استثمارات القطاع الخاص.	6
0.62	4.78		1	2	4	43	إن تطور الأسواق المالية التي تسهم في تمويل استثمارات القطاع الخاص تحد من قدرة المصرف على ممارسة دوره التمويلي.	7
0.64	4.08			2	4	44	السندات الخاصة أحد مصادر تمويل استثمارات القطاع الخاص التي تُحجم	8



							الدور التمويلي للقطاع المصرفي.
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استمارة الاستبيان.							

يتضح من الجدول (3) أن جميع إجابات المستجوبين حصلت على وسط حسابي أعلى من الانحراف المعياري، وهذا يدل على أن إجابات المستجوبين كانت متماثلة و متسقة ولا توجد إجابات شاذة أو متطرفة. وأن الأوساط الحسابية لكل التساؤلات كانت أكبر من 4، وهذا يدل على أن المستجوبين اتفقوا أو اتفقوا بشدة مع كل تساؤل.

رابعاً: قياس الأهمية النسبية للتساؤلات:

جدول (4) الأهمية النسبية لتساؤلات مساهمة القطاع المصرفي في تمويل الاستثمار الخاص			
ت	السؤال	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
1	يعد التمويل المصرفي أحد أهم مصادر تمويل استثمارات القطاع الخاص.	0.023	1
2	تؤثر العوامل الخارجية (السياسية، الاجتماعية والاقتصادية) في قدرة الجهاز المصرفي على تمويل استثمارات القطاع الخاص.	0.024	2
3	تؤثر العوامل الداخلية (رأس المال والودائع) في قدرة الجهاز المصرفي على تمويل استثمارات القطاع الخاص.	0.093	3
4	قدرة المصرف على تسهيل إجراءات التمويل (تجنب التعقيد والروتين) من الممكن ان تسهم في زيادته.	0.139	7
5	تعتمد قدرة الجهاز المصرفي في تمويل استثمارات القطاع الخاص على السيولة المصرفية.	0.110	4
6	ترتبط أسعار الفائدة بعلاقة عكسية مع التمويل الممنوح من قبل المصارف على تمويل استثمارات القطاع الخاص.	0.133	6
7	ان تطور الاسواق المالية والتي تسهم في تمويل استثمارات القطاع الخاص وتحد من قدرة المصرف على ممارسة دورها التمويلي	0.130	5
8	السندات الخاصة احد مصادر تمويل استثمارات القطاع الخاص والتي تُحجم الدور التمويلي للقطاع المصرفي.	0.157	8
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3)			



لقد حصل التساؤل رقم (1) والذي نصّه "يعد التمويل المصرفي أحد أهم مصادر تمويل استثمارات القطاع الخاص" على أقل معامل اختلاف والبالغ (0.023)، وهذا ما أهله لأن يكون التساؤل الأول من حيث الأهمية النسبية.

خامساً: قياس الصدق الداخلي:

جدول (5) معامل الارتباط بين اسالة مساهمة القطاع المصرفي في تمويل الاستثمار الخاص والدرجته الكلية			
ت	الفقرة	معامل الارتباط	Sig
1	يعد التمويل المصرفي أحد أهم مصادر تمويل استثمارات القطاع الخاص.	0.87	0.000
2	تؤثر العوامل الخارجية (السياسية، الاجتماعية والاقتصادية) في قدرة الجهاز المصرفي على تمويل استثمارات القطاع الخاص.	0.96	0.000
3	تؤثر العوامل الداخلية (رأس المال والودائع) في قدرة الجهاز المصرفي على تمويل استثمارات القطاع الخاص.	0.90	0.000
4	قدرة المصرف على تسهيل إجراءات التمويل (تجنب التعقيد والروتين) من الممكن ان تسهم في زيادته.	0.92	0.000
5	تعتمد قدرة الجهاز المصرفي في تمويل استثمارات القطاع الخاص على السيولة المصرفية.	0.91	0.000
6	ترتبط أسعار الفائدة بعلاقة عكسية مع التمويل الممنوح من قبل المصارف على تمويل استثمارات القطاع الخاص.	0.95	0.000
7	ان تطور الاسواق المالية والتي تسهم في تمويل استثمارات القطاع الخاص وتحد من قدرة المصرف على ممارسة دورها التمويلي	0.80	0.000
8	السندات الخاصة احد مصادر تمويل استثمارات القطاع الخاص والتي تُحجم الدور التمويلي للقطاع المصرفي.	0.81	0.000
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS			

من الجدول (5) يتضح أن كل التساؤلات حصلت على معامل ارتباط مرتفع مع الدرجة الكلية للمحور، وهذا ما يدل على أن كل التساؤلات قادرة على قياس ما وُضعت لأجله. وأن أعلى معامل ارتباط والبالغ 0.96 حصل عليه التساؤل رقم (2) والذي نصّه: "تؤثر العوامل الخارجية (السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية) في قدرة الجهاز المصرفي على تمويل استثمارات القطاع الخاص".



سادساً: معامل الثبات:

جدول (6) معامل الثبات لتساؤلات مساهمة القطاع المصرفي في تمويل الاستثمار الخاص		
ت	الفقرة	معامل الفا كورنبخ
1	يعد التمويل المصرفي أحد اهم مصادر تمويل استثمارات القطاع الخاص.	0.94
2	تؤثر العوامل الخارجية (السياسية، الاجتماعية والاقتصادية) في قدرة الجهاز المصرفي على تمويل استثمارات القطاع الخاص.	0.93
3	تؤثر العوامل الداخلية (رأس المال والودائع) في قدرة الجهاز المصرفي على تمويل استثمارات القطاع الخاص.	0.92
4	قدرة المصرف على تسهيل إجراءات التمويل (تجنب التعقيد والروتين) من الممكن ان تسهم في زيادته.	0.92
5	تعتمد قدرة الجهاز المصرفي في تمويل استثمارات القطاع الخاص على السيولة المصرفية.	0.92
6	ترتبط أسعار الفائدة بعلاقة عكسية مع التمويل الممنوح من قبل المصارف على تمويل استثمارات القطاع الخاص.	0.92
7	ان تطور الاسواق المالية والتي تسهم في تمويل استثمارات القطاع الخاص وتحد من قدرة المصرف على ممارسة دورها التمويلي	0.92
8	السندات الخاصة احد مصادر تمويل استثمارات القطاع الخاص والتي تُحجم الدور التمويلي للقطاع المصرفي.	0.93
Cronbach's Alpha		0.94
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS		

لقد حصل معامل Cronbach's Alpha (0.94) والمبين في الجدول (6) وهو أعلى من المعدل المعياري والبالغ (0.6). وإن جميع التساؤلات حصلت على معامل ثبات إما مساوٍ لمعامل Cronbach's Alpha أو أقل منه، وهذا يدل على أنه لا يمكن إلغاء أي تساؤل من هذه التساؤلات.

المبحث الرابع: نتائج البحث

أولاً: الاستنتاجات:



1. إن النشاط المصرفي ورغم تطور الخدمات التي يقدمها للزبائن، إلا أن وظيفته الرئيسية ما تزال منح القروض والسلف، وتمويل المشاريع الاستثمارية.
2. تلعب عوامل البيئة الخارجية دورًا في تخفيض قدرة المصارف على تمويل الاستثمار الخاص في العراق.
3. للعوامل الداخلية دور هام في تحجيم المصرف وتقليل قدرته على تمويل الاستثمار في القطاع الخاص.
4. تعد السيولة المصرفية من أهم أهداف المصارف، وتستخدم طرق عديدة لتحقيقها وقد تتعدد هذه الطرق في البيئة المصرفية العراقية.

ثانياً: التوصيات:

1. التوسع في منح الائتمان المصرفي للمشاريع الاستثمارية، بما يمكن هذه المشاريع من تسهيل الحصول على مصدر تمويل رئيسي.
2. إيجاد السبل في استمرار تمويل استثمارات القطاع الخاص، كالتشدد في قبول الضمانات المقدمة من المشروع، وتقليل سعر الفائدة على التمويل الممنوح.
3. زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية العراقية الخاصة خطوة جيدة، وعلى البنك المركزي العراقي الاستمرار في طلب هذه الزيادة.
4. التركيز على زيادة نسب السيولة في المصارف التجارية العراقية الخاصة كي تتمكن من مواجهة الطلب على التمويل من قبل المشاريع الاستثمارية الخاصة.



المصادر:

1. مطر محمد، 2004، إدارة الاستثمار للإطار النظري والتطبيقات العملية، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
2. طاهر حيدر حردان، 1997، مبادئ الاستثمار، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان.
3. دريد كامل ال شبيب، 2009، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن - عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين.
4. عبده حسن، 2005/2/28، تجارة واقتصاد (على الخط) www.ar-science.com.
5. قاسم نايف علوان، 2009، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
6. هوشيار معروف، 2003، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء، الأردن.
7. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، 2008، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر.
8. تاج الدين إبراهيم حامد، محمد عثمان أحمد، يونيو 1997، تاريخ العمل المصرفي بالسودان، مجلة المصرفي العدد 11، الخرطوم.
9. رمضان، زياد، 2003، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع.
10. خالد أمين عبد الله، 2002، الطرق المحاسبية الحديثة، مجلة اتحاد المصارف العربية - عمان.
11. علي مصطفى السيل، 1990، دراسات في التمويل المصرفي، دار ومكتبة الحامد، عمان.
12. نوال حسين عباس، 2003، المؤسسات المالية، دار جامعة الخرطوم، الخرطوم.
13. حربي محمد موسى عريقات، 1994، مبادئ الاقتصاد (الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي)، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.
14. محمد عبد الفتاح الصيرفي، 2007، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
15. منير إبراهيم هندي، 2002، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر، الأردن.
16. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، 2000، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الأردن.